آليات الضبط الإجتماعي في مجتمع مدينة الأغواط بين الماضي والحاضر

Social control mechanisms In the community of the city of Laghouat, Between the past and the present

الزبير بن عون [*1] ، محمد دُر [2] ، عبد القادر بداوي [3]

[1] مركز البحث في التمكين الاجتماعي والتنمية المستدامة في البيئة الصحراوية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط (الجزائر) .

[2] مركز البحث في التمكين الاجتماعي والتنمية المستدامة في البيئة الصحراوية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط (الجزائر) .

3 المركز الجامعي آفلو، الأغواط (الجزائر) .

تاريخ الاستلام : 24 جويلية 2020 ؛ **تاريخ المراجعة :** 15 نوفمبر 2020 ؛ **تاريخ القبول :** 23 جانفي 2021

ملخص:

نهدف من خلال هذه الورقة الى البحث عن آليات وأساليب الضبط الإجتماعي التي كانت منتهجة في مجتمع مدينة الأغواط في الماضي، وتبيان ما طرأ عليها من تغيير وتبديل ومقارنتها بآليات وأساليب الضبط الإجتماعي المطبقة في مجتمع مدينة الأغواط الحديث، وفي سبيل تحقيق الأهداف المسطرة من الدراسة قمنا بانتهاج مناهج وأساليب علمية حيث اعتمدنا على المنهج التاريخي والمنهج المقارن لجمع المعلومات والأخبار والروايات كما اعتمدنا على تقنية الملاحظة بالمشاركة والمقابلة مع الأشخاص المسنين من كلى الجنسين. بغية جمع المعلومات التاريخية والحاضرة. حيث توصلنا إلى نتيجة مفادها أن أساليب الضبط الإجتماعي لم تكن في الماضي رسمية ككل وإنما كانت غير الرسمية هذه الأخيرة التي كانت بمثابة موجه لسلوكات أفراد المجتمع ومحدد لأفعالهم الإجتماعية كما كانت تسيطر على سيرورة المجتمع واستقراره والحفاظ عليه، كما خلصنا الى حصول تغير وتبدل في أساليب الضبط الإجتماعي التي كانت سائدة في الماضي وحلّت محلها أساليب حديثة.

الكلمات المفتاحية: آليات، أساليب؛ ضبط إجتماعي؛ مجتمع؛ مدينة الأغواط.

Abstract:

This paper aims to search for the mechanisms and methods of social control that were used in the society of the city of Laghouat in the past, and to clarify what has changed and compare them with the mechanisms and methods of social control applied in the modern city of Laghouat. Where we relied on the historical approach and the comparative approach to gathering information, news and novels, as we relied on the technique of observation in participation and interview with elderly persons of both sexes. In order to collect historical and present information. Where we reached the conclusion that the methods of social control were not in the past official as a whole but rather the informal this last, which was a guideline for the behavior of members of society and specific for their social actions as it controlled the process of the society and its stability and preservation, as we concluded that a change and change in the methods of control Social society that prevailed in the past and was replaced by modern methods

Keywords: Mechanisms; Techniques; Social control; Society; Laghouat city.

*Corresponding author: e-mail: z.benaoune@lagh-univ.dz .

1- مقدمة:

يؤهل الضبط الاجتماعي جميع أفراد المجتمع للقيام بأدوارهم وتحقيق أهدافهم وفق المعايير السائدة والمنظمة لحركة الأفراد ضمن دائرة الأعراف والعادات والتقاليد والقيم والدين والأخلاق والتنشئة الإجتماعية والقانون، لذا فإننا نجد المجتمعات البشرية ومنذ تشكلاتها الأولى قد سعت الى تكوين نظام إجتماعي والذي ينطوي تحته أفراد المجتمع وجماعاته المشكلين له وذلك من أجل ترسيخ مبادئ البناء الإجتماعي مثل التوحد والتكامل والتضامن والاستمرارية، بقصد الحفاظ على أمن وسلامة الأفراد والمجتمع ككل، والحد من التنافر والتعارض بين أفراده ومكافحة الإنحراف الاجتماعي.

فالضبط الاجتماعي نظام قديم عرفته البشرية وعرفه الإنسان منذ القدم، وأُتخذ لتحقيقه بعض الأساليب لتنظيم العلاقات الاجتماعية بين عناصره من أجل إشباع حاجاتهم ولضمان إستقرار المجتمع واستمراره، إذ أن من طبيعة النفس الإنسانية التأثر بالغرائز المختلفة التي تسيطر على سلوك الإنسان وتنزح به عن الطريق السوي إذا لم يجد الوسيلة الضابطة لسلوكه، ولذا فإن عملية الضبط الاجتماعي عملية قيِّمة لها دورها القوي والفعال في توفير الرقابة على الفرد والمجتمع.

وقد طبقت المجتمعات أساليب ووسائل لضبط سلوكات وأفعال ونظام وبنية المجتمع وهي عبارة عن جملة من الطرق والممارسات التي تتحكم في تصرفات الأفراد وتعمل كقوى تُجبر الأفراد على الخضوع للمعايير الاجتماعية، فكل مجتمع من المجتمعات البشرية له أساليب ضبط تنظم حياة البشر وتحكم طرق معاملاتهم وسلوكياتهم لتحقيق الضبط الاجتماعي كالقوانين والأعراف والعادات والتقاليد. وتختلف أساليب الضبط الاجتماعي في أهميتها بإختلاف المجتمعات وبإختلاف الزمان والمكان؛ فقد تكون الطرائق الشعبية أسلوباً من الدرجة الأولى في بعض المجتمعات، فالمجتمعات القديمة تطبق أساليب للضبط الاجتماعية تختلف عن المجتمعات الحديثة والمعاصرة، كما أن يختلف تطبيق الأساليب من مكان لآخر، فالأساليب المطبقة للضبط الاجتماعية في المجتمعات الغربية تختلف عن تلك الأساليب المطبقة في المجتمعات العربية. ذلك أن لكل جماعة من الجماعات مجموعة من الطقوس والرسميات والضوابط التي يمارسونها والتي تتخلل حياتهم الإجتماعية، بغية لضمان إلتزام الأفراد بقيم واتجاهات وأهداف المجتمع وضمان ضبط السلوك الفردي والجماعي وتتمثل هذه الطقوس والرسميات فيما يعرف بالعادات والتقاليد وهى تقوم بوظيفة هامة، فهي تعمل على ضبط سلوك الأفراد لكي يتماشى مع القيم السائدة في المجتمع وتنظيم العلاقات الاجتماعية، فالمجتمعات البشرية تضع دستوراً يحتوي على مجموعة من المعايير المتفق عليها وهذا الدستور ينظم التعامل بين أفرادها ويحقق الإستقرار والتماسك الإجتماعي وهذه المعايير لها صبغة إلزامية آمرة، لا يمكن الخروج عنها، ويقصد بها إحداث نوع من الرقابة على السلوك العام وقد تمارس ضغوطاً معينة على الأفراد لكي يخضعوا لها، شأنها في ذلك شأن أي سلطات (كالقانون). والأفراد يجدون أنفسهم ملزمين بالأخذ بها؛ لأنها أصبحت جزءاً من طبيعتهم وتكوينهم فيخضعون لها خضوعاً آلياً.(فرج، 2014، ص 04)

إن الجزائر بلد مترامي الأطراف، ويتضمن العديد من المجتمعات المحلية ولكل مجتمع ثقافته المحلية الخاصة به إلا أن هناك إشتراك في الثقافة العامة للمجتمع الكلي أو للثقافة الكلية. فالمجتمعات الجزائرية في المدن شهدت تغيرات

وتطورات في شتى مجالات الحياة، أثرت بشكل أو بآخر ولا زالت تؤثر في الأنظمة والبنى الإجتماعية، فمن غير الممكن إجراء موازنة بين المجتمعات التقليدية القديمة وبين المجتمعات الحديثة والمعاصرة التي ظهرت فيها مؤسسات حديثة وعصرية حلت محل المؤسسات التقليدية. لذلك فإن ظهور هذه المؤسسات خلى آثاره على تغير أساليب الضبط الإجتماعي في هذه المجتمعات، فبعد أن كانت الأساليب غير رسمية وتقليدية تتمثل في الأعراف والقيم والمعايير والضمير الجمعي والعادات والتقاليد وأنماط التنشئة الإجتماعية وتطبيق تعاليم الشريعة الإسلامية، تحولت بعد ظهور مؤسسات حديثة، هذه الأخيرة التي أصبح على عاتقها القيام بوظيفة الضبط الاجتماعي، فمنها من تطورت ومنها ما نشأت مع التحديث والتحضر، فظهرت مؤسسات تربوية مثل المدارس والمساجد ودور الثقافة، ووسائل الإعلام وكذا المؤسسات الأمنية بإختلاف أنواعها ووظائفها التي تقوم بمهمة الضبط الاجتماعي ولا سيما في قضايا ومسائل الإنحراف والجريمة والخروج عن المعايير الإجتماعية.

إن المجتمع الأغواطي القديم وكغيره من المجتمعات الجزائرية، شهد نظاماً إجتماعياً خاصاً، بحيث كان مجتمعاً صغيراً تشكل في مدينة الأغواط، وحافظ على إستقراره وانسجامه وذلك منذ نشأة النواة الأولى للمدينة في القرن العاشر الميلادي. (مياسي، 1999 ، ص 67) فقد عرف هذا المجتمع تطورات وتحولات إجتماعية عديدة الى غاية يومنا هذا واذا أردنا أن نجعل فصلاً بين المجتمع القديم التقليدي والمجتمع الحديث العصري، نراه بجلاء بعد الإستقلال مباشرة بحيث يظهر الإنفصال بين الأنماط المجتمعية، ثم هذا المجتمع الحديث حصلت له تغيرات ولا سيما بعد ظهور المؤسسات الحديثة التي تقوم بوظائف محددة. إلا ان المجتمع الاغواطي القديم كانت أغلب مؤسساته تقليدية وغير رسمية تتمثل إحداها في الجماعة الإجتماعية والمعايير الإجتماعية والولاء لشيخ القبيلة أو الشخص ذو المكانة والحظوة في المجتمع وكذلك العادات والتقاليد والقيم والأعراف والدين الإسلامي، وهذه المؤسسات غير الرسمية هي التي وُكِلت لها مهمة الحفاظ على سلامة الأفراد والمجتمع وإستمراره والحفاظ على إستقراره وإنسجامه وتكامله. وكانت لهذه المؤسسات أدوار بالغة الأهمية في ذلك الوقت، إلا أنه كانت تظهر سلوكات وأفعال غير سوية يقوم بها الأفراد المنحرفين، ولكن تبقى المعايير والقيم هي التي توجه سلوكاتهم وأفعالهم الإجتماعية، وأنهم على علم بإرتكابهم جرائم نفسية وعقلية وجسدية في حق الآخرين؛ هذا اذا ما جعلنا مقارنة بين الإنحراف في المجتمع القديم والمجتمع الحديث. وبالتالي نفهم بأن هناك في القديم أساليب ووسائل وآليات كانت مطبقة ويُعمل بها من أجل جعل ضبطاً إجتماعياً للأفراد والجماعات من أجل مسايرة المجتمع وسيرورته. ففي ورقتنا البحثية أردنا سور أغوار تاريخ المدينة الإجتماعي والثقافي وحاضره بواسطة مناهج وأساليب علمية حيث اعتمدنا على المنهج التاريخي والمنهج المقارن لجمع المعلومات والأخبار والروايات كما اعتمدنا على تقنية الملاحظة بالمشاركة والمقابلة مع الأشخاص المسنين من كلى الجنسين. بغية جمع المعلومات التاريخية والحاضرة في موضوع آليات الضبط الإجتماعي الذي يكتسي أهمية كبيرة من الناحية العلمية والعملية، خاصة وأن مرامينا من خلال البحث في هذا الموضوع هي جعل مقارنة بين أساليب الضبط الإجتماعي في مجتمع مدينة الأغواط بين القديم والحديث وكيف تغيرت وحل محلها أساليب أخرى وآثارها على الفرد والجماعة والمجتمع. وعليه فقد تبادر في ذهننا تساؤلا مؤداه:

ماهي جملة الأساليب والوسائل وآليات الضبط الاجتماعي التي كانت مطبقة في مجتمع مدينة الأغواط في الماضي ؟. وهل كانت ذات فعالية في الضبط والحفاظ على النظام الاجتماعي ؟ وكيف كان يرضخُ إليها الأفراد زمنذاك ؟. وهل بقيت

الأساليب على حالها في المجتمع الأغواطي في القرن الواحد والعشرين ؟ أم حصل لها تبدُل وتغير وتحول ؟ وما إتجاه هذا التغير الحاصل ؟ وما آثاره وإنعكاساته على النظام الإجتماعي الحالي ؟.

2- أساليب الضبط الاجتماعي في المجتمع الأغواطي القديم:

أدخل كان المجتمع الأغواطي قديماً في القرن (التاسع عشر والعشرون) مجتمعاً تقليدياً تتحكم فيه الأعراف والقيم والعادات والتقاليد، والجماعة الإجتماعية، بحيث كانت هذه الآليات هي التي توجه السلوكات وتحدد الأفعال الاجتماعية في المجتمع وبين أعضاءه، تتشكل فيه مؤسسات تقليدية تقوم بمهمة الضبط، والحفاظ على النظام الإجتماعي العام وكانت تقوم بأدوار بالغة الأهمية في هذا المجال، الى أن إتصف المجتمع بالتماسك والتعاون والتضامن والتكافل .. وما الى ذلك. وكان السكان زمنذاك يطبقون آليات وميكانزمات إجتماعية معيارية عقلية وأخلاقية مثل (السير وفق القيم الاجتماعية المتفق عليها والأعراف، والجماعة الاجتماعية) هذه التي كان مصدرها الدين الاسلامي، والقيم الأخلاقية بمعنى أن السكان آنذاك لم يكن لديهم مؤسسات قائمة تُشرف على عملية الضبط والحفاظ على سلامة المجتمع بقدر ما كانت مؤسسات تقليدية أو أعضاء بارزين لهم مكانة في المجتمع مثل (شيخ القبيلة، الشيخ والعجوز في الحي، الجاه تعاليم الدين "حلال وحرام، ما هو زين عيب ..."، فضلاً عن القانون الحديث الذي ظهر وبات ينظم المجتمع).

لا يتصور من حديثنا هذا بأنه المجتمع الأغواطي مجتمع ملائكي في القديم، وإنما كانت تظهر فيه سلوكات عنف وإجرام لدى الشباب وصراعات ونزاعات بين القبائل، وغيرها من الظواهر الإجتماعية السلبية، التي إنتشرت بقوة في مجتمعنا الحديث، وهذا بفعل التنطُّع على القيم والمعايير المجتمعية، وعلى النظام الاجتماعية والعادات والتقاليد وبالرغم من بروز مؤسسات حديثة تشرف على عملية الضبط والحفاظ على النظام الاجتماعي واستقراره.

وعليه ستأتي ورقتنا البحثية لتبحث في أساليب الضبط الاجتماعية وآلياته التي كان أعضاء مجتمع مدينة الأغواط. في القديم يطبقونها بغية الحفاظ على النظام العام وتماسك المجتمع، ومحاربة الجريمة والعنف لدى فئات الشباب بخاصة. حيث تتعدد الأساليب والآليات التي كانت تحفظ إستقرار المجتمع الأغواطي القديم وتوجه سلوكات وأفعال أفراده، ومحاربة السلوكات والتصرفات غير السوية الصادرة عن الأفراد والجماعات ... والتي سنتطرق إليها بشكل أكثر تفصيل فيما يلي:

2-1- الأمثال الشعبية، الأعراف، القيم والمعايير.

الأعراف هي تلك السنن الإجتماعية التي تدل على المعنى الشائع للإستعمالات والعادات والتقاليد والمعتقدات والأفكار والقوانين وما شابه، وبخاصة عندما تحوى حكمًا، وذلك من خلال طرق السلوك المتنوعة لما يطلق عليه الصواب أو الخطأ، وهي يمكن أن تتمثل أيضًا في الحكم والأمثال والأغاني الشعبية والقصص الأدبية، التي تعتبر مظهرًا من مظاهر التراث الثقافي؛ فالثقافة في المجتمع الأغواطي ولا سيما منها الثقافة المعنوية والمتمثل في الموروث الشعبي والمتمثل في القصص والحكايات والروايات والأمثال الشعبية، فهذه الأخيرة لها دور كبير في التربية الأخلاقية والإجتماعية وبالتالي تؤدي وظيفة الضبط الاجتماعي غير الرسمي، فكان المسنين يحفظون الأمثال الشعبية وكل من خرج عن المعايير

الاجتماعية حورب وقيل فيه مثلاً شعبياً أو أبياتاً شعرية من أجل أن يعاود نفسه وأن ينظم الى جماعته. فمن بين الأمثال التي كانت لها وظائف والتي كانت متداولة نحو: سير بالنية وأرقد مع الحية، ما هو زين، يا كشفتي ...

يعتقد "عبد الحميد بن هدوقة" أن المثل والحكمة شكلان أدبيان مختلفان حتى وإن إشتملا على قيم إرشادية وتوجيهية وتربوية، إلا أن كل شكل منهما منفرد بذاته إضافة إلى إختلاف مفهوم القول السائر عنهما، ومن المعروف أن الحكمة عبارة عن خلاصة تجربة الحكيم في حياته، والذي هو بالضرورة شخصاً مُسناً، له خبرة في الحياة فإستنتج منها هذه الحكم، وتتميز بالقصر والإيجاز في التعبير وهدفها هو توجيه السلوك الإنساني، بينما نجد في المقابل المثل الشعبي وهو حكمة الشعب وفلسفته، لأنه صادر من قبل فئات اجتماعية لا تتمتع بقدر من المعرفة فهو وليد البيئة، ينتشر في المجتمع فيصبح متداولا عندهم ويتميز ببساطة تعبيره، كما أنه لا يرقى إلى مستوى الحكمة التي تمثل المعرفة، فالحكمة تحمل دلالات قد يصعب أحيانا على الإنسان البسيط الأمي أن يفهم مغزاها ومعناها فالمثل عند "عبد الحميد بن هدوقة" لا يهدف إلى التعليم والتوجيه حسب رأيه بقدر ما يرمي إلى تصوير تجربة إنسانية عاشها الإنسان بكل تفاصيلها، والحكمة قد تحمل دلالات يصعب على الإنسان العادي فهمها ومعرفة معناها.

فالأمثال الشعبية تعتبر الذاكرة الحية والمتحركة لأي أمة، فهي تُمثل الذاكرة الجماعية، لا يخص فرداً بعينه، لأنه منتوج جماعي، تؤلفه الجماعة وتردده، أما الحكمة فهي معروفة المؤلف، وهي من إنتاج فردي، كالحكم التي قدمها الشيخ عبد الرحمن المجذوب، والشيخ سيدي الحاج عيسى في القرن الثاني عشر للهجرة وهو مدفون بمدينة الأغواط جنوب الجزائر وغيرهم من الحكماء.(بن نعمان، 1988، ص 330) فمن من بين الأمثال الشعبية والحكم التي ألفها شيوخ الزوايا والفقهاء في الدين نجد الشيخ "سيدي الحاج عيسى الأغواطي" والشاعر "التخي بن كريو" و"الحاج بوحفص" وغيرهم من المشائخ والحكماء.

وفضلا عن الحكم والأمثال الشعبية نجد الأعراف التي هي عبارة عن الطرق والأساليب التي يتبعها مجتمع ما في تنظيم حياته، وتكون بمثابة قواعد أساسية له يقارن التصرفات بها ليحكم على مدى انضباطها أو اختلالها، وتتأصل هذه الأعراف مع تقادم الزمن، وينقاد له المجتمع كاملاً لا إرادياً، وينبثق مصدر استقراره واستمرار اعتماده كمعيار اجتماعي من مدى إيمان المجتمع وفكره وعقيدته، وتلعب دوراً بتحديد الأفعال الواجب فعلها والتصرفات الممنوعة، ومنها إدانة الذي قتل نفساً بغير حق (دفع الدية، أو الإدانة أو تغريب المجرم وإخراجه من المدينة قصداً السارق الذي ينبذ من المجتمع، شارب الخمر علانية، العهر، السب والشتم، السرقة ...). فعندما تسود الأعراف في أي مجتمع يتحلى أفراده وجماعاته ويُساعدون حل النزاعات والخصومات من خلال العودة إلى ما هو متعارف عليه ومتوارث منذ القدم والإعتماد على الحل الودي بالرجوع إلى كبار السن وولاة الأمور. حيث أن غياب الضبط الاجتماعي يكون نظراً للإفتقار إلى سلطة مركزية واعتماد المجهود الفردي دون انتظار السلطة المركزية لمواجهة المشاكل الاجتماعية والأخلاقية التي تصيب المجتمع. (قناطي وبوناب، 2015، ص 39)

لقد كانت الأعراف في المجتمع الاغواطي من المصادر التي تنبع منه قواعد القانون، وما زال لها أهمية كبيرة في المجتمع، رغم تطوره واتخاذه التشريع القانوني مصدرًا لقوانينه. فقد كانت للأعراف في القديم أهمية كبيرة. فهي تتكون أساسًا في ضمير الجماعة بطريقة لا شعورية وتدريجية، فقد يتبع شخص أو أكثر قاعدة ما في تصرفاتهم، حتى إذا ظهر

صلاح تلك القاعدة وإتفقت مع ظروف الجماعة وحاجاتها، لجأ باقي الأفراد إلى إتباعها مدفوعين بغريزة التقليد والسير على المألوف. فالجماعة إذن كانت تخلق العرف بإطرادها على السير على نهجه أمدًا طويلا.(عماد، 2020، فقرة 04) ومن يخرج عن الأعراف الاجتماعية يعد منبوذاً من المجتمع حتى وأنه لا يستطيع العيش ضمن المجتمع لأنه شكل لنفسه أعرافاً وقيماً لوحده أو إستمدها من ثقافة أخرى لمجتمع مجاور أو إستفاد منها عن طريق هجراته وسفرياته، لذلك كان المجتمع الأغواطي مجتمعاً يطبق أعرافاً اجتماعية وعن طريقها يقوم بضبط سلوكات وأفعال أفراده بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وبالتالي يشعرون أن هذه المعتقدات ملزمة لهم وتضغط عليهم. ويستمد العرف قوته من قوة المعتقدات التي تسود فكر الجماعة وقيمها، والتي لا يستطيع الأفراد الخروج عليها إلا في حدود ضيقة. (قدي، 2009، ص 151).

وجنباً الى جنب الأعراف كانت هناك معايير إجتماعية سائدة في مجتمع مدينة الأغواط القديمة، وعن طريق هذه المعايير يحدد الأفراد والجماعات سلوكاتهم وهي التي كانت تؤدي دوراً بالغاً في الضبط الاجتماعي من جانبه المعياري والمعنوي وحتى المادي الواقعي، بمعنى أن الأفراد لا يفكرون في إرتكاب جريمة كالسرقة أو القتل أو الزنى أو الإحتيال أو الطلاق التعسفي أو الزواج غير الشرعي أو إقامة علاقة غير شرعية وما شابه ذلك، وهذا بسبب وجود معايير اجتماعية متعارف عليها تضبط سلوكيات وأفعال افراد المجتمع. فالمعايير الإجتماعية هي مقاييس أو قواعد أو أطر مرجعية للخبرة والإدراك الإجتماعي والإتجاهات الإجتماعية والسلوك الإجتماعي. وتعبر عن السلوك الاجتماعي الذي يتكرر بقبول إجتماعي دون رفض أو إعتراض أو نقد ..؛ فالإتجاهات التي يشترك فيها أفراد الجماعة والتي تيسر لهم سبيل التفاعل والتواصل هي معايير إجتماعية للجماعة ..؛ إنها ضوابط تشبه القوى الطبيعية التي يستخدمها الأفراد دون وعي منهم وتنمو مع التجربة وتنتقل من جيل إلى جيل دون أن يحدث أي شذوذ أو إنحراف في طبيعة الآداء، ورغم ذلك فهي قابلة للتغير والتطور بما يتفق مع طبيعة المجتمع .. بإعتبارها نتاجاً لتفاعل الجماعة في ماضيها وحاضرها، وتقع ضمن: الأخلاق، والقيم الاجتماعية، والعادات والتقاليد والأحكام القانونية والعرف والتعاليم الدينية والمثل العليا، التي تنتشر في المجتمع فتكون هي أساس الحكم ومنطلق القياس. وهذه كلها أو جلها كانت مطبقة في المجتمع المحلي الأغواطي قديماً وهذا ما صرح به الشيوخ المسنين الذين عايشوا تلك الفترة التاريخية (قبل وأثناء وبعد ثورة التحرير الجزائرية)، من أعمارهم وسردوا لنا قصصاً وروايات وحكايات عن طرق وأساليب الحياة قديماً.

إن من أهم ثوابت الشخصية الجزائرية على العموم والأغواطية في القديم على الخصوص هي الحياة الجماعية ونظراً لعدة إعتبارات تؤكد أن الجماعة هي الوحدة الأساسية وليس الفرد، فإجتماعياً يعتبر الفرد الذي لا ينظَّم في جماعة يعتبر مهمش ومنبوذ من طرف المجتمع، أو يكون في حالة من الإنعزال الإجتماعي والإغتراب. كما أن القيم الدينية والعرفية تنص على ضرورة إلتزام الفرد بالجماعة، كما قد تمنع الفرد من الإنزلاقات أو الخروج عن الأطر المحددة، وهذا بفعل قيم الجماعة ومعاييرها وقواعدها وتنظيمها الاجتماعي. لذلك عرفنا بأن المجتمع كان محصناً إجتماعياً من الآفات والأمراض الاجتماعية وهذا على العموم، لأن الأشخاص كان لعمومهم أو لنقل لكلهم أنساق طيبة من التربية الدينية والأخلاقية والإجتماعية والثقافية والتي إكتسبوها من خلال التنشئة الأسرية أو من خلال المشايخ ولا سيما منهم في المجال الديني. بمعنى آخر أن نسب الإنحراف الإجتماعي كانت قليلة جداً في ذلك الزمان وحتى وإن كان فكان المنحرفون من الغرباء وليس من أهل المدينة. (مقابلة مع مشائخ المدينة، 2019).

يرجع علماء الإجتماع مصدر القيم والأخلاق إلى المجتمع، فالفرد يتلقى معارفه وقيمه من البيئة المحيطة به والمجتمع هو الذي يخلق القيم، أما الفرد فمتلقي لها فحسب. فالجماعة على حد رأي "إميل دوركايم" تفرض على الفرد نمط السلوك، وحتى المعارف والقيم يتلقاها من المجتمع ومن جماعة الانتماء فالوعي الفردي يعد نتاجاً للوعي الجماعي يقول دوركايم في هذا الشأن:" إن ما يجعل من الإنسان انساناً بمعنى الكلمة إنما هو ذلك القدر المعين الذي يستطيع أن يتمثله من مجموع الأفكار والعواطف والمعتقدات ومبادئ السلوك التي يطلق عليها مجتمعه اسم حضارة". (الكحلاوي، 2009، ص 332) ويقول أيضاً:" ... ففي الواقع لمَّا كان المجتمع يفوق الفرد من حيث الزمان والمكان الى ما لا نهاية له، فإنا نرى أن بإستطاعته أن يفرض عليه ضروباً من السلوك والتفكير، وأن يخلع عن هذه الضروب طابعاً من القداسة، وليس هذا القهر الذي تمتاز به الظواهر الاجتماعية عن غيرها من الظواهر سوى الضغط على يباشره الأفرادمجتمعين على كل واحد منهم ...". (دوركايم، 1988، ص 212) وهكذا يرى "إميل دوركايم" أن الإنسان لا يستطيع التخلي عن اجتماعيته بل عليه أن يخضع للجماعة وما تفرضه عليه، وأن الفرد لا يحقق فرديته إلا مع الجماعة. وإذا تحدثنا عن القيم التي كانت مطبقة في المجتمع الأغواطي القديم فكانت كثيرة ومتعددة وأغلبها مستمد من الشريعة الإسلامية، وكذلك من أساليب التنشئة الأسرية والإجتماعية، فبالرغم من تدني المستويات التعليمية والثقافية لغالبية سكان المدينة، إلا أن القيم التي يكتسبونها من مؤسسات التنشئة الاجتماعية غير الرسمية هي التي كانت توجه سلوكاتهم وأفعالهم الإجتماعية، بحيث هي التي كانت تحجب شبابهم من الوقوع في الخطأ والرذيلة والإنحراف والشذوذ عن القيم التي تفاهم عليها كل أفراد المجتمع. وبالتالي فإن القيم الاجتماعية مثل: الفحولة والمروءة والشهامة والرجولة والحزم والقسوة والغلظة والجدية والعزة والشرف والكرامة هي التي كانت تحد من إنتشار الإنحراف وهي التي كانت كوسائل أو بالأحرى كآليات للضبط الإجتماعي. لأن أفراد المجتمع تنشأوا عنها وألفوها وبات كل من يخرج عن إطارها فهو عاصٍ أو منبوذ يُؤدى به الى العزلة عن نطلق المجتمع وإغترابه عنه ..؛ وفي كثير من الأحيان يغادر المدينة، وأن الغرباء على حسب رأي أحد المشائخ لا بد لهم من السير وفق القيم والأعراف لأهل المدينة وإلا تعرضوا للنقد أو للنصيحة أو للتوجيه من قبل الشيوخ المسنين الذين يسهرون على الأمان والإستقرار والخروج عن المعايير التي تعارف عليها افراد المجتمع. وحتى وإن سولت لأحد الشباب نفسه بإرتكاب الفاحشة فإنه لا يقوم بها في وضح النهار وإنما ينأى بنفسه خارج أسوار المدينة ويتستر على العامة ويقوم بها بمفرده أو مع أقرانه ورفقائه.

2-2- الشعائر والطقوس:

نقصد بالشعائر والطقوس الدينية، مجموعة الأفعال والممارسات التي تنظمها قواعد نظامية من طبيعة مقدسة أو موقرة ذات سلطة قهرية ملزمة، ضابطة لتتابع بعض الحركات الموجهة لتحقيق غايات ذات وظيفة محددة. والشعائر ليست إلا طقوساً إجتماعية، وهي بهذا تؤثر على الأفراد من غير أن يتدخل العقل في الأمر، ووظيفتها أن تنقل أحاسيس تتصل بحقائق كبيرة، وبالعقائد وبوجود المجتمع وبعبارة أخرى يعتقد كثير من علماء الاجتماع أن الوظيفة الرئيسية هي الوظيفة الرمزية، بإعتبارها أداة تنظيمية للوحدة الجماعية، فكثيرًا ما تؤدي الشارات والشعارات والعبارات والحركات الرمزية، الوظائف التي تؤديها القواعد التنظيمية الوضعية بصورة آلية في مجرى الحياة اليومية، وبخاصة بالنسبة للجماعات المحلية؛ هي إذًا قواعد ضابطة للمناسبات، لا تهدف إلى تحقيق منفعة، وإنما هي أدوات تنظيمية من طبيعة الحياة الإجتماعية، تعمل على تثبيت قواعد السلوك الجمعية، لأنها تتكرر بصفة إنتظامية. (حمداوي،

2020، ص 20) وهذا ما كان فعلاً في المجتمع الأغواطي القديم بحيث كانت هناك ممارسات تظهر في شكل شعائر أغلبها ذات أصل ديني وهي شعائر تتمثل في شعائر الدين الاسلامي مثل الصلاة في جماعة وصلاة التروايح، أو في شكل طقوس دينية مثل الوعدة والطعم والاحتفالات الدينية والشعبية التي هي تؤدي وظيفة الترفيه عن النفس وفي نفس الوقت تؤدي وظيفة التضامن والتعاون والتعارف والتجاذب الاجتماعي والحركية في المجتمع المحلي، فضلاً عن هذا فإن لها وظائف رمزية تكمن في عقول ونفوس الأفراد وهي بطريقة أو بأخرى تؤدي وظيفة الضبط للمجتمع وبشكل آخر يختلف عن الوظائف والأساليب والآليات الاخرى.

تظهر قوة الطقوس عند المسلمين عندما يتوقفون عن مزاولة أي شأن من شؤون الحياة لأداء الصلاة والفرائض المقررة.كما يبلغ الرهبان في الديانة أقصى درجات الإشعاع الروحي الديني بواسطة العادات الطقسية المنكرة المحكمة التي تساعد بدورها في تنمية المؤثرات العاطفية.كما يتبع البراهمة طقوسا يومية دقيقة. ويعني هذا أن الطقوس الدينية عند الشعوب التقليدية كانت تخضع لمجموعة من العادات والتقاليد العرفية كتكرار العبادة بمختلف أقوالها وأفعالها وحركاتها، وممارسة سلوكيات قائمة على تقدير الكبار والأسلاف واحترامهم وعبادتهم، والانسياق وراء الخشوع والاطمئنان الروحي. ومن ثم تتميز الشعائر عن العبادات الفردية من حيث إنها مصحوبة دائما بحس خاص بالجبرية أو الإلزام عند الذي يحيد عنها على أية صورة، ويؤخذ على أنه ارتكب خطأ أو عمل غير مرغوب فيه، لا على أساس نفعي وإنما لأن خروجه على المألوف قد عطل نظاما جاريا، كما ضايق في استجابة الأخرين العاطفية للمناسبة التي تقتضي إقامة الشعائر، وإن كان ذلك لن يقلل من أهميتها. (حمداوي، 2020، ص 20)

2-3- التطبيع الاجتماعي:

تعتبر التربية وسيلة يلجا إليها المجتمع لزرع أنماط الثقافة في الفرد وتهدف التربية إلى تحقيق انضباط سلوك الفرد وفقا لمتطلبات الحياة الاجتماعية. إن التربية تمثل ظاهرة اجتماعية إلزامية وضرورة حيوية للجماعة، إذ يشعر الفرد أنه مترابط بنائياً ووظيفياً بالمجتمع وتركز التربية كوسيلة للضبط الاجتماعي على عمليات التفاعل الاجتماعي بين الفرد ومحيطه الثقافي لمكوناته المختلفة من أفراد وجماعات وأنماط سلوكية وأنظمة اجتماعية.(الجوهري، 2006، ص 276) بحيث وعلى الرغم من أن المجتمع الأغواطي القديم مجتمع لا تتوفر فيه مؤسسات حديثة تقوم بمهمة التربية والتعليم كما هو في الوقت الحالي، وانما كانت الأسرة والمسجد والمدارس القرآنية والزوايا هي الموكلة بتربية الناشئة، ثم أن للأسرة زمنذاك دور بالغ الاهمية في تربية وتعليم الاولاد القيم والمعايير والضوابط والاخلاق وفق تربية اسلامية من جهة وتربية عقلية مستمدة من العقل الانساني. وادت الاسر في ذلك الوقت دوراً كبيرا في هذا المجال، والشاهد على هذا أن الاجداد الذين عاصروا ذلك المجتمع لهم نسق تربوي راق، اذا ما قورن بالنسق التربوي لأفراد واسر المجتمع الحديث. بحيث كان الأجداد يربون أولادهم على الحشمة وعلى الحياء وعلى الوقاء والاحترام وعدم الخروج عن نطاق المجتمع ومعاييره، وكانت تربية شفهية وفعلية وحركية فمن بين الكلمات التي كانوا يتداولونها نجد (عيب، ما هو زين، يا كشفتي، حرام زقوم، واش يقولوا علينا الناس ..) أما الفعلية فكانت عن طريق الاقتداء بالصالحين والمشائخ في المجال الديني والاصلاحي وكذلك عن طريق الضرب والتوبيخ اذا ما قام شخص بفعل فعل محرم شرعاً او فعل خارج معايير المجتمع. ولم تكن التربية في مجال الاسرة فقط بل تعدتها الى الشارع فقد كان الشارع يربي والدليل على ذلك انه كان في

كل شارع من شوارع المدينة شيخ او عجوز يقوم بمراقبة السلوكات والافعال الانحرافية الصادرة من قبل الصغار وحتى الكبار بمعنى كانوا ينهون على المنكر ويأمرون بالعروف وبقيت هذه الثقافة حتى نهاية التسعينيات من القرن العشرين ثم بدأت في التلاشي الى ان تلاشت تماماً بفعل التحديث وتغير عقلية سكان المدينة ونظرتهم المادية والمصلحية للحياة.

ومما لا شك فيه أن أثر الثقافة الشفهية كبير وهو يصل إلى حد الالزام فمن اللحظات الأولى للتنشئة الاجتماعية يتلقى الأولاد مجموعة من المعايير تدلهم على الصواب وتنهاهم عن الخطأ، في البيت أولا ثم في المؤسسة التعليمية أو في الزوايا والمدارس القرآنية والمجتمع. في هذه المرحلة التكوينية، تتوحد بمنتهى الدقة والتماسك كل الجوانب النفسية والعقلية للعادات أو طرق التصرف وطرق التفكير. وقد يقاوم الصغار تعاليم وإملاءات الكبار، لكنهم يعجزون عن مقاومة النظام الذي تنبعث منه هذه التعاليم، ذلك أنهم لا يعرفون نظمًا أخرى، وليس أمامهم إلا ما يعرض عليهم، وهو ينتقل إليهم عن طريق اللغة وتركيباتها وإستعمالاتها وتعبيراتها المليئة بالعواطف. لذلك هم لا يستطيعون التكلم أو التفكير إلا في حدود ما تقبله الثقافة السائدة حولهم.

وفي هذا أشار عالم الاجتماع الفرنسي "اميل دوركايم" إلى خاصية القهر والإلزام فيما أسماه بالعقل أو "الضمير الجمعي" الذي جعل منه" فكرة قاهرة" متحققة في ذاتها، خارجة عن إرادة الأفراد المكونين للجماعة من ناحية، ومرتبطة بفكرة القداسة والألوهية من ناحية أخرى. ومن أهم الخصائص التي يتصف بها هذا "الضمير الجمعي" في نظره: "... أنه يمارس سيطرة فعلية على ضمائر أفراد الجماعة. وأنه يتمتع بقدرة الإلزام والنهي الأخلاقي. وإنه يتصف بالعموم والشمول المطلق، فأحكامه وضوابطه لا تخص فئة أو طبقة إجتماعية دون الأخرى. وأنه يستمد سطوته وسيطرته بما يتمتع به من قداسة وتبجيل. وأنه القوة المحركة للفاعليات الإجتماعية والضابطة للتصرفات السلوكية الفردية والجماعية".(دوركايم، 1988، ص.ص 60.55)

توجد في كل المجتمعات درجات ومستويات وأشكال كثيرة للإلزام، بحيث يشعر كل فرد في الجماعة أنه يواجه قوى كامنة وراء عادات وتقاليد وأعراف وموروثات المجتمع، يخشى مخالفتها كي لا يتعرض للنبذ والجزاءات المتنوعة. فشعور الإنسان بالقهر والالزام لا يأتي من طبيعة الأشياء، وإنما من إدراك الأفراد والجماعات لوجود سلطة ما، تملك القدرة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على أن تضع ضوابط للسلوك وأن توقع الجزاءات على من لا يعمل وفقها.

2-4- العادات والتقاليد.

إذا كانت الثقافة هي ذلك الكل المركب المعقد والذي يحتوي على المعرفة والعقيدة والأخلاق والفن والقانون والعادات والتقاليد، وأي قدرات تكتسب بواسطة الإنسان من حيث هو عضو في المجتمع كما عرفها الباحث الانتروبولوجي إدوارد تايلور.(كوش، 2007، ص 31) فإن الدارس لموضوع الثقافة يجد أنه إلى حد كبير يعطي المعنى التقريبي لمفهوم الثقافة ذلك أن لديها مفاهيم كثيرة ومتعددة، ولكن نحن هنا لسنا بصدد التعرض لمفهوم الثقافة بحد ذاتها إنما علاقتها بالقيم والعادات والتقاليد. فالثقافة تعتبر أهم ما يميز الكائن البشري باعتبارها أسلوب الحياة في المجتمع وهي التي تقدم للأفراد العادات والتقاليد والأفكار، وتقدم لهم الخبرات والتجارب؛ أي أنها تمثل الجانب المادي، إضافة إلى الجانب المعنوي، كونها تتعدى السلوك المحسوس وتتمثل في شكل أفكار في عقول الناس وخيالهم.

أما عن طريقة إكتساب الفرد للثقافة فإنه يكتسبها أثناء نموه الاجتماعي من خلال تفاعله مع المواقف الاجتماعية في مجتمعه المحلي، وبالتالي فالثقافة تُحدد للفرد السلوك الاجتماعي المقبول، لذلك تبدوا متأصلة فيه ويصعب الإستغناء عنها فهي التي تحدد أهداف الوجود من الحياة، وتزود الأفراد بمعاني عن الأشياء والحوادث، ولهذا يستمد الأفراد الثقافة الواحدة عدداً من المفهومات الأساسية التي توحد سلوكهم والتي تميز بها في الأخير المجتمع المحلي عن غيره من المجتمعات الكبرى. وهذا إن دل على شيء إنما يدل على وجود مجموعة من القيم التي تنبني عليها ثقافات الأمم ذلك أن الوقائع تؤكد أن إنسجام أي ثقافة وتميزها إنما يدور حول القيم التي تبثها في الأفراد، لأن هذه الأخيرة وثيقة الصلة بالعقائد والأفكار والسلوكات وحتى نمط الحياة، كما أنها تعد مرجع لكل الأهداف والمعايير التي لا بد أن نجدها في كل مجتمع سواء كان متقدماً أو متخلفاً، إضافة إلى أنها تعبر عن نفسها في شكل قوانين وبرامج تنظيمية تحدد السلوك (الضبط الاجتماعي) من أجل الحفاظ على البناء الاجتماعي للمجتمع من خلال ما تبثه مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية من تماسك وانتظام داخل المجتمع.

إن القيم والمعايير والعادات والتقاليد المجتمعية بما لها من تأثير في سلوك الأفراد واتجاهاتهم، ومواقفهم، فهي تؤثر بلا شك في نظرتهم الى الجديد في حياتهم لذلك فإن الواقع المجتمعي بمدينة الأغواط قديماً يظهر بأن غالبية السكان يمجدون القيم القديمة والعادات والتقاليد ويحتفظون بها، ولا يحبذون التغيير فيها. فما هو معروف أن القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية تعتبر كضوابط اجتماعية. وهذه الضوابط عادة ما يُستجاب لها، لأنها تحقق الأمن والأمان والسكينة لكل فرد من أفراد المجتمع، وعادة ما تنبع الضوابط الجماعية من البنية القيمية والإجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي، لما يتميز به من سيطرة وهيمنته البنى القبلية التقليدية بقيمها ومعاييرها، وأن الأمر الداعي الى بقائها يكمن في أن المدينة كانت مدينة ذات طابع تقليدي لا سيما منها في جانب الحفاظ على الثقافة الرمزية المعنوية، وأن المحافظين هم دوماً من حاملي الثقافة التقليدية من الشيوخ والعجائز والكهَّال وحتى الشباب. وكان ذلك بسبب اللاتحديث واللاتطور والإنغلاق المجتمعي بسبب نقص التنقلات وبفعل نقص وسائل الإتصال والمواصلات. لهذا فهمنا بأن المجتمع الأغواطي القديم كان يسير وفق ثقافة تقليدية في جانبها المادي وحتى المعنوي، وأن الثقافة كانت ثقافة راقية من ناحية المعاملات والممارسات ولكن اذا ما تم مقارنتها بالمجتمع الحديث فلا وجود لأوجه المقارنة بين المجتمعين.

إذا نشأت عادة تبعًا لظروف مشتركة في مجتمع معين ومارسها عدد كبير فمن الممكن أن تصبح عادة جماعية إنها مجموعة من الأفعال والأعمال وألوان السلوك، التي تنشأ في قلب الجماعة، بصفة تلقائية لتحقيق أغراض تتعلق بمظاهر سلوكها وأوضاعها، وتمثل ضرورة إجتماعية تستمد قوتها من هذه الضرورة، لذلك من الصعب على الأفراد الخروج على مقتضياتها. لذلك فالعادات تستخدم للإشارة إلى مجموع الأنماط السلوكية التي تبقي عليها الجماعة وتتناقلها عن طريق التفاعل مع الآخرين. حيث نجد بأن بعض العادات مفيدة للحياة الإجتماعية، تُؤدي إلى تعزيز وحدة المجتمع وتقوية الروابط بين أفراده، مثل آداب السلوك العام وآداب الحديث والمائدة، وصلات ذوي القربى وبعضها سلبي ويشيع الفرقة بين أبناء المجتمع، مثل العادات الخرافية وتعاطي الخمور والزهو والمجون، وهناك من الأسباب والعوامل ما يساعد على تقوية سلطة العادات الجماعية، منها صغر حجم المجتمعات وإنعزالها، وصرامة النظام العائلي فيها، وسيادة نظام الهرمية الطبقية. وتميل العادات الجماعية إلى الجمود، وتقف حائلا أمام التجديد، ويعتبر البعض

هذه الخاصية من عوامل الإستقرار الإجتماعي. وهذا ما كان فعلاً في مجتمع مدينة الاغواط القديم، الذي كان يتبع نظام من العادات المادية والرمزية والتي كانت تحدد سلوكات وأفعال أفراده، فكانت غالبية العادات إيجابية ومنها ما هو سلبي، فأما الأولى فكانت عادات التراحم والتزاور وزيارة المريض والتعاون في أيام الشدائد والمحن أو بما يعرف بالتويزة، والمعروف وهو الطعام الذي يقدم للغريب أو لأهل المدينة من أجل أن يحفظ الله الأفراد والمجتمع من المحن والأهوال والأحزان والهموم وكل من يخرج عن هذه العادات فهو منبوذ إجتماعياً، وأما الثانية فهناك عادات سلبية وهي لا أصل لها وهناك من أصولها يهودية صادرة عن اليهود الذين كانوا مستقرين بالمدينة أو شيعية نابعة من طقوس الدولة الفاطمية التي حكمت منطقة الشمال الإفريقي وهي عبارة عن ممارسات خارج إطار الشريعة الاسلامية والعقل.

ولأن الضوابط الاجتماعية تنظم العمل الجماعي وتقاوم الانحراف، وتحدد واجبات وحقوق كل فرد وإتباع قواعد السلوك، والمحافظة على نظام المجتمع واستقراره وأمنه. وهو ما هو كائن لدى حاملي الثقافة التقليدية في القديم، وبالتالي عن طريق هذه الضوابط الاجتماعية التقليدية وغير الرسمية التي كان لها أثر بالغ الأهمية في إستقرار المجتمع وتكامل بنيانه وانسجامه، لدرجة أن الأفراد ينضوون تحته برغبة منهم وعدم الخروج عن إطاره. ولكن مع مرور الزمن لغاية المجتمع المعاصر والحالي ظهرت أجيال عصرية من الشباب يحاولون ويسعون إلى الثورة على الواقع المجتمعي بعاداته وتقاليده القديمة، ويبادرون إلى إعادة تشكيله وبناءه من جديد من خلال السعي لتحقيق ذواتهم بأنفسهم وشروط وجودهم وإتخاذ قراراتهم بأنفسهم. أو من خلال إنتاج واعادة إنتاج المشاهد التي يشاهدونها في الواقع الاجتماعي، وأن مشاهدة وسائل الاتصال والاعلام الحديثة من أنترنت وفضائيات ... وما الى ذلك. وما تحمله من مضامين ثقافية (ثقافة جماهيرية، ثقافة العولمة) من شانه أن يأخذ رأياً مخالفاً تماماً لرأي أجداده بل وتجده يصف من يتبع العادات بالرجعي والمتخلف أو بالمعنى الشعبي المحلي "العروبي" أو "النومادي". ومن هنا نشأ ما يسمى بالصراع الاجتماعي الثقافي بين الأجيال (القديمة والحديثة) فالقديم متمسك بالتقاليد، والجديد يريد التغيير نحو الجديد إلا أن الأمر ليس بهذا السوء وهذا راجع في إعتقادنا إلى تمسك الفرد بقبيلته أو عشيرته، واحترامه لجيل الكبار وحملة الثقافة التقليدية، وإن كان لا يُرضى عن بعض تصرفاتهم أو لا يتقبلها في بعض الأحيان. إن الشباب الحالي وبفعل التحديث والعصرنة والإستخدام المفرط لوسائل الاتصال والإعلام دعاهم الى إعادة إنتاج الواقع المشاهد في وسائل الإعلام وإعادة انتاجه في الواقع الاجتماعي في شكل سلوكات وأفعال إنحرافية عن النسق الاجتماعية، وتظهر في شكل السرقة وتعاطي المخدرات والإحتيال والإغتيال والهروب وإختطاف الاطفال والتشرد والتسول والإشتراك في جماعات الإجرام والعصابات المنحرفة ... وما الى ذلك.

سمعنا عن أحد مشائخ المدينة أن مدينة الاغواط في عهد الاستعمار الفرنسي كان يضرب بها المثل في الضبط الاجتماعي وبالتمسك بالعادات والتقاليد، بحيث كانت هناك عادات لا يقوم بها سوى سكان البلدة آنذاك، فمن بين ما حكى لنا أن الرجال وخاصة في حي "المقطع القبلي والضهراوي" وحي "الغربية" كانوا في كل أمسية يلبسون اللباس التقليدي المتمثل في "القندورة" أو "الجلابية" وكان كل واحد من الرجال يخرج شيء من الطعام الذي حضرته عائلته الى الشارع كـ "معروف" ومن أجل ألا يبقى أحد في المدينة جائع في تلك الليلة، حتى من الغرباء عن المدينة وكانوا يتعرفون عن الغرباء من خلال لباسهم، لأن كل من لا يلبس لباساً أبيضاً ناصعاً يعد غريب عن المدينة، خاصة وأن عدد السكان ومنذاك كان قليلاً وكان التعارف الاجتماعي بين سكان الأحياء شديد القوة، وكانت شبكة العلاقات فيما

بينهم متينة. هذا المظهر الذي تحدثنا عليه هو مظهر من مظاهر العادات والقيم الجمالية التي كان أهل المدينة يطبقونها كمبدأ وعرف اجتماعي وممارسة يومية، من خلال الإهتمام بالجمال والتشكيل والتناسق. أما القيم الاجتماعية فتحدد عن طريق التعاون والتكافل الاجتماعي ويتمثل هذا الأمر في "اللمة" و"التويزة" و"المعروف" أو "الصدقة" و"التكافل أيام الأفراح والأتراح" وخدمة بعضهم بعضاً في الأشغال اليومية سواء في البناء أو في العمل بالبساتين، ووجدنا من القيم النظرة الإيجابية أي أن أهل الأغواط قديماً كانت نظرتهم للحياة تفاؤلية إيجابية، وينبذون التشاؤم وكل ما يتطيرون به، وكانت ظروف معيشتهم بسيطة ولكن كانت القيم الاجتماعية والثقافية راقية جداً يضرب بها المثل في باقي المدن الجزائرية آنذاك.(بن عون، 2016، ص 346) وهذا مثال واحد عن مظاهر الضبط الاجتماعي من خلال الثقافة وتطبيق عادات وتقاليد ومعايير اجتماعية ينبغي على الغريب الدخول ضمنها وعلى الصديق الحفاظ عليها ومسايرتها.

2-5- تعاليم الشريعة الاسلامية:

تعتبر الشريعة من أهم وأقوى الوسائل الاجتماعية الفاعلة في ضبط وتنظيم وتحديد سلوك الأفراد والجماعات وفي حفظ المجتمع وضمان استقراره فوظيفة الشريعة هي تأكيد السمو الأخلاقي للمجتمع وسيطرته على الأفراد ومن ثم تحقيق التضامن الاجتماعي. كما تعتبر الشريعة أهم وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمعات التقليدية القديمة من خلال ما تقوم به من وظائف في حياة الفرد والجماعة والمجتمع، واستقرار النظام الاجتماعي، فالشريعة الاسلامية نظام اجتماعي شامل لا يسمح لأي فرد أن يكون له رأي خاصاً فيه، أو يسلك سلوكاً خارجاً عليه فالدين يضبط سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع بالثواب والعقاب وليس في الحياة الدنيا بل في الحياة الآخرة.

يبرز أثر الدين في عملية الضبط الاجتماعي من خلال علاقة الفرد بربه أو في علاقته بالأفراد الآخرين من حوله ويكون ذلك بمجموعة من الضوابط التي تكون في شكل عبادات ومعاملات، فالدين يؤدي الى تهذيب النفس وتخليصها من شوائب السلوي غير السوي وخاصة السلوك الإنحرافي وذلك من خلال ضبط النفس والشهوات والسيطرة عليها، وكذلك إحداث التوازن النفسي والعقلي لدى الفرد. وقد تحدث عبد الرحمان ابن خلدون في الدور الذي يؤديه الدين في عملية الضبط الاجتماعي لكونه يمارس نوعاً من الرقابة على سلوكات الناس، وهذا ما يميز الدين عن القانون، فالفرد يمتثل للمعايير التي يفرضها الدين والتي تحدد الثواب والعقاب لجميع الاحوال والسلوكات والتصرفات التي يؤديها ويمتنع عنها. (بن عيسى، 2018، ص 39)

ويبرز "إبن خلدون" ضرورة وجود أداة للضبط الاجتماعي بالنسبة للبشر عند اجتماعهم تتضمن نواهي وأوامر وتوجيه وترشيد وإستخدام الثواب والعقاب المباشر وغير المباشر تحميهم من بعضهم البعض من السطوة والعدوان ومن نزعاتهم وغرائزهم الحيوانية، إذ يقول:" إن هذا الإجتماع إذا حصل للبشر كما قررناه، وتم عمران العالم فلابد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم". ويميز ابن خلدون بين ثلاثة أشكال للضبط الاجتماعي على النحو التالي:

- الضبط الداخلي: وهو الضبط الذي يأتي عن طريق الدين والشريعة.

- الضبط الخارجي: وهو الضبط الذي يأتي عن طريق القانون.

- الضبط الاختياري: وهو الذي يأتي عن طريق الضمير.

ويرى العلامة ابن خلدون أن ضبط النفس إما أن يكون خارجياً يتحقق عن طريق القانون، وإما داخليا يتحقق عن طريق الدين والشريعة، وإما أن يكون ضبطا اختياريا يأتي عن طريق الضمير"، والقانون إنما يقره ويفرضه الحاكم والسلطان وبما يراه مناسبا لأحوال الناس و خادما لشؤون حياتهم، وبما يتوافق والواقع الاجتماعي، ويكون مستمدا من قيم وعادات وأعراف ذلك المجتمع، والدين نظراً لأهمية وقوته كوسيلة للضبط الاجتماعي، فقد أكد ابن خلدون على قوة وسطوة الوازع الديني في استتباب النظام و دوامه. (السالم، 2004، ص 39)

إن الأمر الأساس في المجتمع الأغواطي القديم والذي يضبط سلوكات الأفراد وأفعالهم الإجتماعية هو الدين وتطبيق الشريعة الاسلامية بالرغم من قلة المعارف والمعلومات، إلا أن سكان المدينة كانوا يفهمون الدين فهماً صحيحاً، ذلك لأن المشائخ والصالحين كانوا يقومون بإدوارهم الإصلاحية والإرشادية ويقومون بهداية الناس وتعليمهم أمور دينهم من حلال وحرام ومشبوهات. وكان الدين هو الموجه الرئيس للأفراد والجماعات والمجتمع ككل. حيث مر على مدينة الأغواط واستقر بها العديد من المشائخ والصالحين والعلماء أمثال سيدي الحاج عيسى وسيدي أحمد التجاني ذوي الاتجاه الصوفي وغيرهم من المشائخ المنتمين الى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

3- تغير آليات الضبط الاجتماعي في المجتمع الأغواطي الحديث:

المجتمع الأغواطي القديم مثله مثل غيره من المجتمعات الجزائرية والعربية الحديثة الأخرى طرأت عليه تغيرات كبرى مست جانب من الجوانب الاجتماعية الثقافية، الإقتصادية وخاصة بعد الإستقلال، ولعل أهم تغير حدث يتمثل في تداخل مكونات الأبنية خاصة البناء الاجتماعي والثقافي وتناقضها فطغت قيم على قيم وظهرت قيم جديدة، وإختفت أخرى مما أدى إلى وجود فعل اجتماعي يتسم بعدم الإستقرار والإنسجام والإستمرار بل على العكس من ذلك؛ فكثيراً ما نلمس أفعال تناقض الأهداف، وتتناقض الأقوال مع الأعمال وهكذا. فالمتتبع للنسق القيمي في مجتمع مدينة الأغواط يجد أنه يشهد حركية خاصة من أهم معالمها إختفاء الإجماع على قيم واضحة وصريحة وظهور بدل ذلك قيم متأرجحة بين القديمة والحديثة، وهذا إنما يؤكد على علاقة القيم بالثقافة المجتمعية وشيوع الثقافة الجماهيرية التي تنتجها مؤسسات العولمة، ولعل أهم من يتأثر بهذه الحركية هي فئة الشباب التي تعتبر الفئة الأكثر تقبلاً للتغيرات والتحولات التي تطرأ يومياً في العالم المعاصر، هذا الشباب الذي تنشأ في زمن كثرت فيه المغريات والشكليات على نمط الحياة ولم يعد بالإمكان السير بنفس الوتيرة التي عاشت عليها الأجيال السابقة (بساطة العيش، التشبع بالقيم الإسلامية، التمسك بتعاليم الشريعة الإسلامية، والحفاظ على الهوية الثقافية ...) كما أن التغيرات المتسارعة وما تنجر عنها من مظاهر وتجليات وظواهر جديدة حالت دون استمرارية وديمومة أساليب الحياة التي كان عليها أجدادنا، بحيث أن هؤلاء لم يقدروا على تشريب القيم التي تربوا عليها بالصورة الصحيحة لهذا الشباب المتعصرن، الذي بات يتعرضُ لألوان من المؤثرات والمنبهات التي خلفها التطور التكنولوجي الفظيع، وهذا الزخم من المعلوماتية ساعد على نقل صور حضارية من حياة المجتمعات المختلفة، والتي أدت في النهاية بالشباب الأغواطي إلى التطلع للوصول إلى هذه الصور والنماذج وما تحمله من مؤثرات ثقافية يختلط فيها السلبي مع الإيجابي دونما تصفية أو غربلة.

فالمدينة في الجزائر كغيرها من المدن في البلدان الأخرى تتميز بخصائص ديمغرافية لها مكانة في الشبكة الحضرية، وقد عرفت المدن الجزائرية في الآونة الأخيرة تطوراً وتحضراً ملحوظاً. هذا الأخير ترك رواسب على الثقافة الحضرية، نظراً لسياسة الدولة والحراك السكاني للمهاجرين الريفيين ولذلك أصبحت المدن الجزائرية تجمع بين نمطين ثقافيين. ونذكر على سبيل المثال مدينة الأغواط التي عرفت تطوراً في السنوات الأخيرة من خلال التطور في النمو الحضري والذي برز في التوسع العمراني وطبيعة ونمط العمران الذي تتميز به المدينة بالمزاوجة بما هو تقليدي وما هو حضري، إضافة الى طبيعة السكان التي تتفاوت فهناك من هو متمسك ومحافظ على أصالته وجلدته والبعض الآخر ألبسها لباس حضري. ويظهر هذا من خلال سلوكات وأفعال سكان المدينة وهذا بإحياء بعض العادات والتقاليد التي توارثها أهل مدينة الأغواط والإبقاء على مفهوم الأعراف المتعارف عليها بين أوساطهم والحفاظ عليها جيل بعد جيل بالرغم من الصراع الحاصل، وبروز مفاهيم حديثة نتيجة للحراك الحضري الذي فرض نفسه على كل سكان المدينة في المجال المهني والاقتصادي والتعليمي والطبقي ...؛ كما أضحت المدينة تجمع بين العديد من الأنماط الحضرية فهي تجمع بين النمط الحضري التقليدي، وبين النمط الحضري الحديث والعصري والذي يظهر في طبائع العمران، والتنظيم والتخطيط الحضري، وشكل الأبنية وتخطيط الأحياء والشوارع من قديمة وحديثة، وفي السلوكات والأفعال الإجتماعية وفي نمط العلاقات الاجتماعية ...، هذا وبات سكان المدينة يستخدمون وسائل اتصال ومواصلات حديثة وذلك من خلال استخدام التكنولوجيات الحديثة في كل المجالات. فضلاً عن هذا فإن شبكة البنية الاجتماعية. كما أشارت العديد من الدراسات التي أجريت في مجال علم الاجتماع الحضري، ومن بينها دراسة الباحث "الزبير بن عون" حول الاندماج الاجتماعي للمهاجرين بالمجال الحضري بمدينة الأغواط. (بن عون، 2016، ص 392) الذي خلص الى وجود بنى اجتماعية تقليدية متمثلة في (العصبية القبلية) وبنى اجتماعية حديثة متمثلة في (العلاقات الشخصية والنفعية والمصلحية). وأن شبكة العلاقات الاجتماعية لسكان المدينة أضحت مزيج بين العلاقات المباشرة وغير المباشر، الشخصية وغير الشخصية، الجماعية والفردانية، وظهور الأسرة النواة في مقابل العائلة الممتدة التي بدأت تتلاشى شيئاً فشيئاً.

أما من ناحية السلوكات والأفعال الاجتماعية فكذلك هو الحال فإن سكان المدينة أصبحوا يقومون بسلوكات حضرية تجمع بين التقليدية والحديثة، فأما الأولى فنجدها عند حاملي الثقافة التقليدية من المسنين، وأما الثانية فنجدها متمثلة عند الفئات العمرية الشابة، وهذا الأمر كله ناتج عن عملية التحديث والتحضر السريع والذي ولدته العديد من العوامل كالتثاقف، والتأثير القوي الناجم عن المضامين الثقافية المتضمنة في وسائل الاتصال والاعلام سيما منها الفضائيات التلفزيونية. ويظهر التغيير حتى في نمط اللباس والزي الحضري فهو بطبيعة الحال اصبح يجمع بين التقليد والعصري بين كل الفئات العمرية والنوعية للسكان.

إذا كانت البنية الاجتماعية للمجتمع الأغواطي تتكون بصفة عامة من مجموعة متصلة ومنمَّطة من العلاقات الاجتماعية، يبرز من خلالها الأدوار والوظائف، وتوجه السلوكات والأفعال، فإن البيئة الاجتماعية الحضرية بخاصة أهمية كبيرة في صياغة النمط الحضري السائد، والبنية الإجتماعية الحضرية يتحدد إطارها بالهيكل الثقافي للمجتمع الكلي أولاً والحضري ثانياً. وهذا الإطار يحكمه نسق القيم والمعايير السائدة بالمجتمع. وأن المجتمع الحضري المزيج بين التقليدي والحديث الذي تقوم فيه العلاقات على الإتصال والإنفصال، فالإتصال تحدثنا عنه، أما الإنفصال فهو

علاقات تنفصل بين الأفراد، فكل فرد يعتمد على نفسه بمعزل عن الآخرين، ويشعر بحالة من التوتر إزاء الآخرين وهناك تناغم بين الإرادات ولكن تناغم ينهض على أساس الشخص أو يتم بطريقة غير شخصية عن طريق التعاقد. لذلك نلاحظ في مجتمع مدينة الأغواط وذلك من خلال تعاملاتنا اليومية مع الأفراد والجماعات إتضح لنا بأن بعض الناس يميلون إلى النظرة العقلانية في تفاعلاتهم واتصالاتهم، خاصة منهم المستوى العمري الذكوري والأنثوي وهذا يعبر عن التحرر من الروابط التي تفرضها الجماعات القرابية.

وبالرغم من أن النظام الإجتماعي بمدينة الأغواط يتسم بالعصبية القبلية والتناصر والتعاون والإتحاد والتكافل كما في كان عليه الحال في عهد "عبد الرحمان ابن خلدون" وكما صوره لنا من مشاهد وواقع لمجتمعات المغرب العربي. (للمزيد طالع ابن خلدون، 2000) من وقته وكذلك الى غاية سبعينيات القرن العشرين. فإنه لا بد لنا التنويه في هذا المقام أن المجتمع الحضري بداية من تسعينيات القرن العشرين والى غاية العشرية الثانية من القرن الواحدة والعشرين يحوي بنى اجتماعية تقليدية وأخرى حديثة، وأن كل بنية لها أعضاؤها ومناصروها. وفي هذا فإنه في كثير من الأحيان ترتبط العلاقات في المدينة بنوع من الخروج عن المعايير الإجتماعية، أو كما يسميه "اميل دوركايم" بـ "الأنوميا" أو "الخواء الاجتماعي" حيث تتم العلاقات الاجتماعية بالنفعية أو المصلحة الشخصية، على غرار التعاون والحياة الجماعية، خاصة بالنسبة للأجيال الحديثة من الشباب والمراهقين. ففي العديد من المرات نشهد سلوكات وأفعال تصدر عن الشباب توضح بجلاء تعاملهم مع الآخرين مبني على أساس المصلحة الشخصية أو بالعبارة العامية "شد مد يا حمد"."هاك وهات"."صاحبي صاحبك"."مني ومنك تنطبع، ومني برك تنقطع"."ايد وحدة ما تصفق"."الأقارب عقارب"."دمك يزيد عليك همك"."بعَّد ترتاح" وغير ذلك من الأمثال الشعبية الدالة على طغيان القيم المصلحية في المجتمع المديني.

هذا الحال الذي بات عليه مجتمع مدينة الأغواط، مجتمعاً يحدث فيه الكثير من التناقض والإختلاف والتناطح القيمي بين القيم الايجابية والقيم السلبية، بل وأن هذه الأخيرة طغت على الأولى، فمن ناحية القيم الاجتماعية فنجد بأن التكافل والتعاون قل، وقلما نلاحظه بالمقارنة مع ما كان عليه أهل المدينة في السابق، كما شاع النفور والتباعد الإجتماعي ونزعة الأنانية والكراهية بين السكان داخل الأحياء السكنة نتيجة عدم التعارف الاجتماعي وهذا بفعل الزحام السكاني المتزايد والإختلاط السكاني، بحيث أضحت المدينة تتكون مزيج من العقليات والثقافات والذهنيات والتصورات الإجتماعية والثقافية المختلفة والمتخالفة.

وعلى الرغم من الإنتشار الكبير للمؤسسات الحديثة التي تقوم بمهمة ووظيفة الضبط الاجتماعي في المجتمع الأغواطي الحديث من مدارس ومعاهد وجامعات ومساجد ومدارس قرآنية ومؤسسات أمنية مثل أجهزة الشرطة والدرك الوطني والجيش والجمارك، وكذا مؤسسات القضاء والسجون والنوادي الرياضية والترفيهية والتثقيفية الا أن هناك تسيُّب كبير من قبل الشباب المراهق وإتجه نحوا الإنحراف عما كان معهود في السابق؛ وهذا الامر بفعل التحديث والعصرنة وانتشار وسائل الإعلام وكذا بفعل أن البعض من مؤسسات التنشئة الاجتماعية ما عاد يقوم بمهمته ووظيفته على أكمل وجه. فإذا جعلنا مقارنة بين أساليب الضبط الإجتماعي غير الرسمية التي كانت مطبقة في مجتمع مدينة الأغواط قديماً والتي كان سكانها يعيشون تحت ظل الأمان والسكينة والهدوء والأمان والإستقرار الاجتماعي والتوحد والتماسك

والتعاون والتضامن وكل مظاهر الحياة الايجابية، أصبح المجتمع الحديث في مدينة الأغواط حالياً مجتمعاً ممزوجاً بين الأصالة والمعاصرة، فحدث له تغير في شتى مجالات الحياة، وبالرغم من إستمرارية الحفاظ على ايجابيات الماضي إلا أنها في طريقها الى النقص بل الزوال بفعل عدم تشربها للأجيال الحالية من قبل الآباء والأمهات. ثم إن أساليب الضبط غير الرسمية أصبحت لا تؤتي أكلها وغير متحكمة في زمام الأمور، أمام هذا العدد الهائل من المعلومات والمعارف والثقافات الوافدة من الخارج بفعل وسائل الإتصال والإعلام ولا سيما منها الفضائيات التلفزيونية والانترنت التي تسبب في فوضى أخلاقية وثقافية واجتماعية عارمة بقصد أو بدون قصد. فما أصبحنا نؤثر لا بأساليب الضبط التقليدية ولا الحديثة منها فهاهي المؤسسات الأمنية تقوم بوظيفتها على أكمل وجه لكنها لم تستطع تطويق تفشي ظاهرة الإنحراف والجريمة المنظمة في المجتمع الحضري بمدينة الأغواط ولا سيمنا منها المناوشات والسرقة وتعاطي المخدرات وشرب الكحول والإعتداءات على الأشخاص والممتلكات العمومية والخاصة ...

4- الخلاصة:

فهمنا من خلال ما سبق من تحليلات لواقع المجتمع الأغواطي في الماضي وعن أساليب الضبط الاجتماعية التي كان يطبقها من أجل ضبط سلوكات أفراده وجماعاته، وكذا الحفاظ على تماسك المجتمع واستقراره، وسلامة البناء الاجتماعي والحفاظ على البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي. بحيث عرفنا بأن هذه الأساليب لم تكن أساليب رسمية ككل وإنما كانت الأساليب غير الرسمية هي التي كانت سائدة زمنذاك وهي التي كانت تسيطر على سيرورة المجتمع واستقراره والحفاظ عليها، وذكرنا بأن من بين هذه الأساليب هي تطبيق تعاليم الدين الاسلامي وذلك من خلال التربية الإسلامية داخل الأسر، وكذا في المساجد وعن طريق دروس المشائخ والصالحين ولا سيما اتباع المنهج الصوفي القويم. وكذلك اتباع نسق قيمي سليم وهو الذي يوجه سلوكات أفراد المجتمع وأفعالهم الاجتماعية وكذلك الأعراف والمعايير الاجتماعية التي كانت تحد من الانحرافات والانزلاقات المجتمعية للشباب في ذلك الوقت. كما أن للتنشئة الاجتماعية بمؤسسات غير الرسمية دور بالغ الاهمية في الضبط الاجتماعية، وأن للعادات والتقاليد والشعائر والطقوس والممارسات دوراً بالغ الأهمية وتعد كوظيفة هامة لضبط سلوكات الأفراد والجماعات داخل المجتمع المحلي.

وقد ظهرت في المجتمع الأغواطي الحديث مؤسسات حديثة حلت محل المؤسسات التقليدية تقوم بمهمة الضبط الاجتماعي ومن بينها المؤسسات الأمنية التي تسهر على سلامة الأفراد والممتلكات وتحارب وتكافح انتشار الجريمة والانحراف في المجتمع الحضري، وكذلك الدور الهام الذي تقوم به مؤسسات التربية والتعليم كالمدارس والمعاهد والجامعات، وايضاً دور المساجد والجمعيات الدينية والثقافية التي تقوم بالمحاضرات والدروس التوجيهية والإرشادية والاصلاحية لمكافحة الانحرافات الاجتماعية في نطاق المجتمع. إلا أن أساليب الضبط الاجتماعية غير الرسمية لا زالت مستمرة إلا أنها قلت حينما ظهرت مؤسسات حديثة حلت محلها. لكن الأمر المريب أنه وعلى الرغم من إنتشار هاته المؤسسات الرسمية وغير الرسمية منها في المجتمع وكل منها تقوم بمهمتها ووظيفتها إلا أن الضبط الإجتماعي غير مُفعل وغير مجدي، وظهر بأن هناك تسيب ولا معيارية ولا قيمية ولا أخلاقية تسود بين الشباب في المجتمع الحديث، وهذا بسبب الإنتشار الفظيع لوسائل الاعلام العالمية عبر التلفزيون وانتشار الإستخدام الواسع لشبكة الأنترنت التي باتت تروج لمضامين ثقافية مغايرة لثقافتنا العربية والاسلامية وهي التي تسببت في تنطع الشباب في اتباع الثقافة المحلية

وتفضيل الثقافة العالمية والعولمية والسعي الى تطبيقها حتى وأن كانت سلبية تدعو الى العنف والانحراف عن الإطار العام للمجتمع المحلي.

وعليه فمن الأحسن على مسيري المدينة وبخاصة المؤسسات الراعية للأفراد والجماعات وبخاصة الفئة الشبانية أن تقوم بدورها المنوط بها على أكمل وجه سواء من خلال الإرشاد والتوجيه والتعليم والتثقيف والتربية الأخلاقية والإجتماعية بقصد حماية الفئات المستهدفة من الإنحراف والشذوذ الإجتماعي والخروج عن قيم ومعايير المجتمع، أو يكون من خلال مكافحة الإنحراف والجريمة والسلوكيات غير السوية والتصدي لها والصادرة من بعض الأطراف أو الأفراد وذلك من خلال العقاب وإعادة التأهيل والتربية. ولا يتأتى ذلك إلا بتكاتف الجهود الرسمية وغير الرسمية وتدخل المجتمع المدني بمؤسساته التقليدية والحديثة بقصد الضبط الإجتماعي السليم لإستمرارية المجتمع وبنيانه ونظامه.

- قائمة المراجع:

- تقع مدينة الأغواط على خطي الطول 33.8°شمالا، وخط العرض 2.883°شرقا وعلى ارتفاع 751 متر على سطح البحر، تنتمي المدينة إلى الشريط السهبي، والذي يطل على جبال الأطلس الصحراوي (جبل الأزرق والميلق) من الجهة الجنوبية والجنوبية الشرقية.
- تقع المدينة على الطريق الوطني رقم 01 وتبعد عن عاصمة الجزائر بـ 400 كلم جنوبا. وهي مركز للولاية وبوابة الصحراء. تقع على ضفة أحد كبريات الأودية التي تتوغل بالصحراء وهو وادي مزي الذي تغذية ينابيع جبل العمور. شيدت هذه المدينة على حافتي جبل "تيزيقرارين" حيث تصطف الدور كالمدرجات على منحدرين من هذا الجبل مكونة واحة شمالية غربية وأخرى جنوبية شرقية. وعلى ثلاث مرتفعات صخرية، الأولى المطلة على وادي مزي وتحوي ضريح الولي الصالح سيدي عبد القادر والثانية بالوسط وتحوي البرج الغربي "قلعة بوسكارين الأثرية"، أما الثالثة فغربا وتحوي ضريح سيدي الحاج عيسى وبالامتداد غربا نجد صخرة الكلاب "بقصر الصادقية"، وبالمقابل نجد بالشمال الغربي سلسلة كاف الأحمر وكاف مقران.
- تأسست النواة الأولى للمدينة ابتداءاً من سنوات الأولى من قدوم بني هلال الى المنطقة سنة 1045، وتوجد روايات تقول أن من استقر بها أولا هم العرب المسلمون الفاتحين الذين استقروا وبنو قصور بالمنطقة بداية مع الفتوحيات الاسلامية لشمال افريقيا والجزائر.

- ابن خلدون عبد الرحمان (2000)، المقدمة، بيروت، منشورات دار ومكتبة الهلال.

- بن عون الزبير، (2016)، الإندماج الإجتماعي للمهارجين بالمجال الحضري، دراسة تطبيقية بالمجال العمراني لمدينة الأغواط، أطروحة دكتوراه في علم إجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع، جامعة ابو القاسم سعد الله، الجزائر.

- بن عيسى رابح، (2018)، «الضبط الاجتماعي عند ابن خلدون»، مجلة المجتمع والرياضة ، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة الوادي، المجلد 01، العدد 02. (ص.ص. 42.36) **https://www.asjp.cerist.dz/en/article/76614**

- بن نعمان أحمد، (1988)، سمات الشخصية الجزائرية من منظور الأنثروبولوجيا النفسية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب.

- الجوهري محمد، (2006)، مدخل إلى علم الاجتماع، القاهرة، دار المعرفة الجامعية.

- حمداوي جميل، (2020)، أنتربولوجيا الطقوس والشعائر الدينية، المغرب، دار الريف للطبع والنشر الإلكتروني.

- دوركايم إميل، (1988) قواعد المنهج في علم الإجتماع، تر: محمود قاسم والسيد محمود بدوي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

- السالم خالد بن عبد الرحمان بن عبد العزيز، (2004)، نظرية الضبط الإجتماعي في الإسلام، تأصيل تحليل، وصف، السعودية، مكتبة الإقتصاد والقانون للنشر والتوزيع.

- عماد عبد الغني (2009)، العادات والتقاليد والاعراف والتراث الشعبي في العلوم الاجتماعية، دراسات في علم الاجتماع العام، عن موقع ذاكرة طرابلس وتراثها، التابع للمركز الثقافي للحوار والدراسات، تصفح بتاريخ 2020.02.02. (ص.ص. 18.01).

http://tourathtripoli.com/old/index.php/2009-10-19-07-41-5224/2009-10-19-07-42-5722.

- فرج على عبد العاطي، (2014)، «الضبط الاجتماعي، دراسة في سوسيولوجيا المفهوم»، مجلة العلوم الاجتماعية مجلة إلكترونية صادرة عن وزارة الثقافة والاعلام السعودية، تم التصفح يوم 2019.12.12 . **www.swmsa.net**

- قدي سيف الدين، (2009)، الرعاية والخدمات النفسية والاجتماعية في مجال الانجراف والجريمة، سوريا، مكتبة الأسد.

- قناطي نجاة وبوناب حنان، (2015)، «الهوية العمرانية بالمدينة الصحراوية، القصر القديم بمدينة الأغواط»، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، العدد 22. (ص.ص. 42.35).

humaines/numero- https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/189-revue-des-sciences-sociales-et-22-ssociales?start=4

- الكحلاوي حسن، (2009)، الفردانية في الفكر الفلسفي المعاصر، القاهرة ، مكتبة مدبولي.

- كوش دنيش (2007)، مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة منير السعيداني، بيروت، المنظمة العربية للترجمة.

- مقابلة مع مشائخ مدينة الأغواط، (2019.12.21.)، الجريمة والإنحراف بمدينة الأغواط في الماضي، حديثة القدس (جنان البايلك)، وسط مدينة الأغواط، الجزائر.

مياسي ابراهيم (1999)، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

الزبير بن عون، محمد درّ، عبد القادر بداوي، (2020) **آليات الضبط الإجتماعي في مجتمع مدينة الأغواط بين الماضي والحاضر** ، مجلة أنسنة للبحوث و الدراسات، المجلد 11(العدد 2)، الجزائر : جامعة زيان عاشور الجلفة، ص.ص 192-209.